



الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية
والمصرفية

المحاضرة الخامسة
ك2

2019/2020

مصارف اسلامية لطلبة المرحلة الرابعة

اعداد: م.د. هدى محمد سليم السهروردي

التعليم الالكتروني



علاقة المصارف الاسلامية بالبنك المركزي

الاهداف التعليمية:

- 1- التعرف على وظائف البنك المركزي
- 2- التعرف على اهداف البنك المركزي
- 3- التعرف على اهم خصائص البنك المركزي
- 4- علاقة البنك المركزي بالمصارف الاسلامية واهم المشاكل المترتبة على هذه العلاقة



علاقة المصارف الاسلامية بالبنك المركزي

المقدمة

تتبع العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية من أهمية إشراف البنك المركزي على تلك البنوك لضمان حسن سير أعمالها والأطمئنان على أوضاعها المالية وحماية حقوق أصحاب الأموال لديها ولا يخفي أن ذلك يرجع إلى التأثير الفعال والمباشر للأنشطة البنكية على الأقتصاد النقدي لمعظم الأعمال والأنشطة التي تتم داخل المجتمع، ومن هنا تبدا أهمية رقابة البنك المركزي على أعمال تلك البنوك مثلها مثل البنوك الربوية، دون مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية مما يخلق مشاكل عديدة بينهما.



علاقة المصارف الاسلامية بالبنك المركزي

مقدمة

البنك المركزي كما هو معروف هو بنك البنوك وتقع على عاتقه مهمة متابعة حسن سير وسلامة السياسة النقدية في الدولة. وحيث ان المصارف هي عصب الاقتصاد الوطني و محركه الرئيسي فأن من اولى مهام البنك المركزي مراقبة المصارف وضبط اعمالها ماليا وقانونيا. ألا ان تعدد الفوارق القائمة بين المصارف من حيث اختصاصاتها و سياساتها ادت الى جعل العلاقة بين البنك المركزي والمصارف تختلف باختلاف انواعها و اختصاصاتها وسوف نحاول التعرف على اهم هذه العلاقات .



علاقة المصارف الاسلامية بالبنك المركزي

مقدمة

يعتبر البنك المركزي أحد أهم المؤسسات الاقتصادية في أية دولة حيث يعتبر الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية ، ولذا فإن هناك بنكا مركزيا واحدا في كل دولة من دول العالم والبنوك المركزية في كل العالم متشابهة في وظائفها أينما كانت.



أولاً: تعريف البنك المركزي:

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للبنوك المركزية إلا أن هناك بعض المحاولات التي استندت إلى الوظائف والمهام التي تؤديها البنوك المركزية ومنها:

1- "هو مؤسسة بنكية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات البنكية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه"

2- "هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام البنكي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة"

3- "هو مؤسسة تقوم بالنيابة عن الحكومة بممارسة الرقابة النهائية على سياسة البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ويعني بشكل خاص بإدارة النظام النقدي طبقاً لسياسة الحكومة".



ثانياً: خصائص البنك المركزي :

أ. البنك المركزي ليس بنك عادي :

البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، فمن ناحية مبدأ التدرج في الجهاز البنكي تحتل هذه المؤسسة مركز الصدارة وقمة هذا الجهاز. له قدرة على خلق وإبطال النقود من ناحية والقدرة على التأثير في إمكانية البنوك التجارية في خلق النقود والودائع من ناحية أخرى، ويمثل سلطة رقابية عليا على البنوك التجارية.



ثانياً: خصائص البنك المركزي:

ب. خاصية الوحدة:

يتميز البنك المركزي بخاصية الوحدة أو ما يسمى بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هـ و مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات البنكية مع استقلال بعضها عن البـ عض ولكن هناك بعض البلدان تتبع نظام تعدد البنوك المركزية، ففي الولايات المتـ حدة يوجد حوالي 12 بنك للإصدار النقدي فجميع هذه البنوك تخضع لسلطة مركزيـ ة معينة هي "اتحاد هذه البنوك" التي تعتبر العنصر المركزي الذي يتخذ القرارات. وحدة البنك المركزي لا تمنع من وجود فروع لهذا البنك في مختلف مناطق البلد.



ثانيا: خصائص البنك المركزي :

ج. إصدار النقود القانونية:

وحدات النقد التي يصدرها البنك المركزي تتميز بالنسبة لغيرها من أنواع النقود "نقود الودائع" فهي نقود قانونية أي لها قوة إبرام غير محدودة لتسديد الديون ووسيط للمبادلة مقبولة من طرف الجميع، أن لها صفة عمومية، كما أنها نقود تتماثل في أشكالها العادية وجزئياتها وقيمتها الاسمية لا تتغير بتغير الزمن وإن كان هذا لا يمنع من تغير قيمتها النسبية للسلع، كما أنها تتميز بوحدة مصدرها بعكس نقود الودائع التي تتعدد أشكالها بتعدد مصادرها.



ثانيا: خصائص البنك المركزي:

د. مؤسسة عامة:

فهدف البنك المركزي يجب أن تكون المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية، بحيث إذا حقق أرباح فينظر إليها باعتبار نتائج جانبية وعارضة وليست هدفها في حد ذاتها.

هـ. الاستقلال المالي:

أن البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي....
" على سبيل المثال. وتعتبر البنوك المركزية لكل من ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر النماذج من حيث الاستقلالية وفقا لغالبية الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع وهذا نظرا لقدم التشريعات الخاصة به.



ثانياً: خصائص البنك المركزي:

و. تخويل البنك المركزي الإشراف على السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بالمفهوم الواسع بأنها موقف السلطة السياسية تجاه النظام النقدي

للمجتمع الذي يحكمه، وتعرف بالمفهوم الضيق بأنها إدارة النظام النقدي من أجل

الوصول إلى أهداف معينة تحقق رفاهية الشعب ككل، والبنك المركزي هو الجهة

المسؤولة عن وضع وتطبيق السياسة النقدية. وتتمثل أهداف السياسة النقدية في الآتي:

1. استقرار الأسعار. 2. استقرار أسعار الصرف. 3. تلبية المتطلبات المالية للنشاط

الاقتصادي. 4. التحكم في إدارة التقلبات الاقتصادية. 5. تحقيق مستوى عال من

الاستخدام. 6. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. 7. تحسين ميزان المدفوعات.

8. المساهمة في تطوير المؤسسات البنكية والمالية:



ثالثاً: وظائف البنك المركزي:

أ. وظيفة الإصدار النقدي:

وتعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف التي يمارسها البنك المركزي، وعملية الإصدار النقدي تتم بالقدر الذي يتفق مع حاجة المبادلات والسياسة العامة للدولة.

ب. وظيفة بنك الحكومة أو بنك الدولة:

وتتضمن هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بعدد من الأعمال منها:

- تقديم القروض وتوفير التسهيلات الائتمانية للحكومة؛
- القيام بدور المستشار المالي للحكومة عن طريق تقديم المشورة والنصح في الشؤون المالية والنقدية
- ضمان تعهدات الحكومة للغير خاصة للمؤسسات النقدية الدولية؛
- مسك الحسابات الجارية للحكومة وتنظيم مدفوعاتها وقبول إيراداتها....



ثالثاً: وظائف البنك المركزي:

ج. وظيفة بنك البنوك:

فهو البنك الذي تحتفظ لديه البنوك بنسبة من ودائعها باعتبارها احتياطات إضافية تأمينية لها، كما يكون بجانبها كلما احتاجت إلى أموال بصفته المقرض الأخير، ويقوم أيضا بإعادة خصم الأوراق التجارية وسدندات الخزينة التي تملكها البنوك، كما يقوم بعمل المقاصة بين البنوك المحلية لتسوية حساباتها نتيجة لتعاملها فيما بينها.

د. وظيفة مدير السياسات النقدية والائتمانية:

والسياسة النقدية هدفها سلامة الاقتصاد الوطني حيث تخول الحكومة البنك المركزي بتنفيذها لتحقيق الاستقرار النقدي وتثبيت قيمة العملة الوطنية وتحديد حجم الكتلة النقدية و التحكم بمعدلات الفوائد، بيع وشراء السندات وإعادة حسمها، بيع وشراء العملات، التأثير في حجم الودائع والتسليف والسيولة وهذه العمليات تراقبها مفوضية الحكومة لدى البنك المركزي.



ثالثاً: وظائف البنك المركزي:

هـ. وظيفة الرقيب على البنوك:

الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنك والمؤسسات المالية تستهدف:

- التأكد من سلامة الوضع المالي لكل بنك ومؤسسة مالية وبصورة خاصة التأكد من الكفاءة المالية وضمن السيولة اللازمة وقابلية تلك البنوك والمؤسسات المالية على القيام بالتزاماتها وأعباءها وعلى الأخص الجهة المحافظة على أموال المودعين؛
- التحقق من أن البنوك تتقيد بالقوانين والأنظمة والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي، ومتابعة الوجود القانوني والاعتباري للبنك وما يواجهه من متغيرات.

و. الرقابة على الائتمان:

"رأينا من أهداف توحيد الإصدار وحصره لدى البنك المركزي، تمكنه من مراقبة حجم الائتمان الكلي الذي تمنحه البنوك الخاصة والبنوك التجارية والذي يسمى بالتوسع النقدي واشتقاق الودائع وبالتالي منح أكبر قدر من الائتمان سعياً وراء تحقيق أرباح أكثر.



رابعاً: أهداف البنك المركزي:

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1. تحقيق العمالة المرتفعة:

وهو هدف واضح لأي سياسة اقتصاد كلي؛ فإن البطالة تؤدي إلى خسارة تبديد الناتج الوطني في مشروعات غير تنموية.

2. استقرار الائتمان:

إن استقرار الائتمان له ارتباط وثيق بمعدلات التضخم، فهذا الأخير سوف يقود إلى خلاء في مستويات الأسعار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فضلا عن تآكل الاستثمارات ويفقد الاقتصاد الوطني قدرته على التوازن.

3. الحفاظ على سعر صرف ملائم:

إن سعر الصرف الملائم هو ذلك السعر الذي يحقق أسعار معقولة للواردات، وأسعار معقولة للصادرات.

4. النمو الاقتصادي:

تهدف إلى تحقيق أهداف محددة للاقتصاد الوطني، ومنها حماية البنوك من الإفلاس وتحقيق أعلى معدلات تشغيل للعمالة"



العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من نماذج العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية و كذلك الآثار السلبية للمشكلة العالقة بينهما:
اولا: نماذج العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية حيث تتمثل هذه النماذج فيما يلي:

النموذج الأول: النظام المالي الإسلامي

ويتمثل في البلدان التي قامت بتغيير نظامها المالي والمصرفي بشكل كامل بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يطلق عليه بأسم النظام المصرفي الإسلامي كما في السودان وباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية إذ ان العلاقة هنا تقوم على التكامل وهي محددة بضوابط وقواعد تتلائم مع مبادئ نشاط الصيرفة الإسلامية و احكام الشريعة.



العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

النموذج الثاني: الانظمة التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية
يتمثل في البلدان التي أصدرت قوانين عامة تسمح بقيام البنوك الإسلامية بتنظيم
حركاتها بعيدا عن البنوك التقليدية بوضع الحدود والضوابط وتخصص لها الاجهزة
الحكومية الاليات التي تشرف على نشاطها وتتأكد من ممارستها فتصبح العلاقة بين
البنوك المركزية والمصارف الإسلامية منضبطة، استنادا لبنود القوانين الموضوعية
التي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتميزة للمصارف الإسلامية، كما يتمثل في البلدان
التي لم تصدر تشريعا يتضمن إنشاء مصرف إسلامي وأفضل مثال هو تأسيس بيت
التمويل الكويتي.

العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

النموذج الثالث: الانظمة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الاسلامية

المفهوم الاساسي لطبيعة عمل البنوك الاسلامية مع نصوص القوانين التي ستتعامل وتتعايش معها تلك البنوك، بالتالي وجدت نفسها في مأزق حقيقي نتيجة إخضاعها لأساليب الرقابة التقليدية من قبل البنوك المركزية في الدول التي تعمل بها ومثال ذلك مصر والأردن والبحرين وغيرها من البلدان الأخرى.

النموذج الرابع: نموذج البنك المركزي الاسلامي

يتمثل نموذج البنك المركزي الاسلامي في العربية السعودية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي و هي مؤسسة حكومية تقوم على رأس النظام البنكي في المملكة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فلا يجوز لها دفع أو قبض فائدة أو مباشرة أي عمل يتعارض مع قواعد الشريعة الاسلامية، وتقوم بأعمال بنك الحكومة ومراقبة البنوك التجارية، كما تقوم بتوجيه ومراقبة الأئتمان ونسبة السيولة في البنوك.



ثانيا: الأثار السلبية لمشكلة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية

فيما يتعلق بالعلاقات بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية فقد ظهرت عدة مشاكل رئيسية نتيجة هذه العلاقة نذكر منها ما يلي:

■ مشاكل قانونية متعلقة بالأطار القانوني السائد:

وذلك لأن القوانين المعمول بها لا تناسب النظام المصرفي الإسلامي المعتمد على عقود المشاركة والمضاربة، لذلك أسست الحكومة الباكستانية على سبيل المثال هيئة قضائية مصرفية والحكومة السودانية هيئة عليا للرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، للتعامل مع العقود المعتمدة في النظام الإسلامي، أما في إيران بالرغم من أن النظام القانوني يستند أساسا إلى الشريعة، إلا أنه برزت بعض المشاكل المتعلقة في عدم وجود تعريف للحقوق والقيود على الملكية الفردية.



العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

■ مشاكل متعلقة بأهداف السياسة المالية وأدواتها:

واجهت كل من السودان و إيران والباكستان، مسألة تطوير طريقة لتمويل العجز الحكومي على أسس إسلامية لذلك بقي الاقتراض الحكومي يتم على أساس العائد المحدد بـ(سعر الفائدة) حيث يقتضي النظام المالي الإسلامي أن تقوم الحكومة بتبرير وترشيد نفقاتها وهناك فصل بين نفقات الحكومة العامة وبين النفقات على رفاهية المجتمع، حيث يعتمد الثاني على فرض الضرائب (حقوق) وثروة الأفراد في المجتمع.



العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

■ **نقص القواعد الأساسية:** هناك مشكلة واضحة في نقص الجهاز المدرب ووعي الأعمال المصرفية الإسلامية ويتم في البلدان المذكورة تدريب الموظفين أثناء العمل ويعتمد تثقيف جمهور المتعاملين مع البنوك على موظفي البنوك أنفسهم؛

كما أن النظام المصرفي الإسلامي يمنح مؤسسة النقد وسائل وأساليب مختلفة لتوجيه الائتمان والرقابة عليه والتأثير على كميته ونوعه بما يتفق وتحقيق سياسة السلطة النقدية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية لدعم وتثبيت القيمة الداخلية والخارجية للعملة.

أن العديد من البنوك المركزية ما زالت لا تراعي خصوصية أعمال البنوك الإسلامية في ما تصدره من ضوابط وقواعد وتعليمات تنفيذية، كما أنها ما زالت لا تطبق معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي مقرها البحرين.



العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

- **الأحتياطي الألزامي:** تفرض بعض البنوك المركزية احتياطيا إلزاميا على المصارف، وتدفع لها فائدة على كل أو بعض هذا الاحتياطي أحيانا، ونظرا إلى أن المصرف الاسلامي لا يتقاضى فوائد، فإن ما يعود للبنوك من فائدة على مثل هذا الاحتياطي أو أي جزء منه يخسره المصرف الاسلامي.
- **السيولة النقدية:** تفرض البنوك المركزية نسبة سائلة من موجودات كل بنك، وتصل هذه النسبة من 20% - 22%، نجد أن هذه النسبة تتضمن النقد في الصندوق و أرصدة لدى البنك المركزي، وأرصدة لدى البنوك وغيرها وكذلك أذونات وسندات الخزينة وسندات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات الحكومية وسندات القطاع الخاص وكلها مبنية على الفائدة و تمثل هذه الارصدة والسندات والاذونات نسبة جيدة مدرة للدخل في المصرف التقليدي، بينما يضطر المصرف الاسلامي إلى تعطيل ما يعادل هذه النسبة دون استثمار، مما يعكس نقصا في عائد الزبائن و المساهمين، ويظهر المصارف الاسلامية بوضع سلبي تجاه العائد على الاستثمار.

العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها



- دور البنك كملجأ أخير للسيولة:
- تحصل البنوك التقليدية على احتياجاتها من السيولة باللجوء إلى خصم الكمبيلات لدى البنك المركزي وتحرم البنوك الإسلامية من هذه الميزة بسبب التزامها الشرعي لخصم الديون بذات القيمة.



الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية
والمصرفية

ك2

المحاضرة الخامسة

2019/2020

شكرا لمشاهدتكم وأصغائكم